

التحليل المالي الوظيفي

المحاضرة الثانية: أدوات التحليل المالي الوظيفية

2- أدوات التحليل المالي الوظيفي (المعادلة الأساسية للخرينة): الهدف من بناء الميزانية الوظيفية إلى استخراج المؤشرات المالية التي تقيس التوازن المالي للمؤسسة من خلال مقارنة المصادر والاستخدامات، هي كما يلي:

$$R = E$$

$$R_D + R_{ex} + R_{hex} + R_T = E_s + E_{ex} + E_{hex} + E_T$$

$$R_D + R_{ex} + R_{hex} - E_s - E_{ex} - E_{hex} = E_T - R_T$$

$$(R_D - E_s) - [E_{ex} - R_{ex}] + (E_{hex} - R_{hex}) = E_T - R_T$$

$$FR_{ng} - BFR = T_{ng}$$

من خلال المعادلة الأساسية للخرينة، فإن مؤشرات التوازن الوظيفي هي: رأس المال العامل الصافي الإجمالي، الإحتياج في رأس المال العامل الصافي والخرينة الإجمالية.

2-1 رأس المال العامل الصافي الإجمالي (FR_{ng}): هو ذلك الجزء من الموارد الدائمة المستخدم في تمويل دورة الإستغلال يعطى بالعلاقة التالية:

$$FR_{NG} = RD - E_s$$

يمكن أن يأخذ الحالات التالية:

- $0 < FR_{NG}$ (موجب أي سياسة محافظة): يتحقق ذلك عندما تكون $E_s < R_D$ وبالتالي فإن المسير المالي يجعل المؤسسة تبتعد عن خطر العسر المالي، وفي المقابل فإن هذه السياسة يمكن أن تؤثر سلبا على ارباح المؤسسة وذلك بسبب استخدام موارد طويلة الاجل ذات التكلفة المرتفعة في تمويل استخدامات الدورة التي يجب ان تمويل بموارد قصيرة الاجل ذات التكلفة المنخفضة او المنعدمة.

- $0 > FR_{NG}$ (سالبا أي سياسة جريئة): يتحقق ذلك عندما تكون $E_s > R_D$ وبالتالي فإن المسير المالي يجعل المؤسسة تقترب من خطر العسر المالي بسبب ان المؤسسة قامت بتمويل الاستخدامات المستقرة ذات العمر الاقتصادي الطويل بموارد الدورة

القصيرة الاجل، وفي المقابل فان هذه السياسة يمكن ان ترفع من ارباح المؤسسة وذلك بسبب استخدام موارد قصيرة الاجل ذات التكلفة المنخفضة او المنعدمة في تمويل استخدامات المستقرة التي يجب ان تمول بموارد طويلة الاجل ذات التكلفة المرتفعة.

- $0 = FR_{NG}$ (سياسة مثالية): او تسمى بمبدأ التغطية تتحقق عندما تكون $E_S = R_D$ وبالتالي فان المسير المالي يجعل المؤسسة تبتعد من خطر العسر المالي ولا تؤثر على ارباح المؤسسة.

2-2- الإحتياج في رأس المال العامل (FR_{ng}): ينتج عن الأنشطة العادية للمؤسسة مجموعة من الإحتياجات بسبب تفاعل مجموع عناصر الأصول والخصوم الخاصة بدورة الإستغلال فيتولد الإحتياج المالي للإستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة تغطية ديونها للإستغلال بواسطة حقوقها ومخزوناتهما، هذا العجز يستطلع عليه بالإحتياج في رأسمال العامل وعلى هذا الأساس فإن: **الإحتياج في رأس المال العامل = احتياجات الدورة- موارد الدورة** ، ينقسم الى:

الإحتياج في رأس المال العامل للإستغلال: $BFR_{ex} = E_{ex} - R_{ex}$

الإحتياج في رأس المال العامل لخارج الإستغلال: $BFR_{hex} = E_{hex} - R_{hex}$

يمكن ان يأخذ الحالات التالية :

- $0 < BFR$: اذا كانت قيمة BFR كبيرة وموجبة يعاب على المسير في هذه الحالة انه لم يبحث عن موارد قصيرة الأجل والتي تكون غالبا تكلفتها منخفضة أو معدومة احيانا

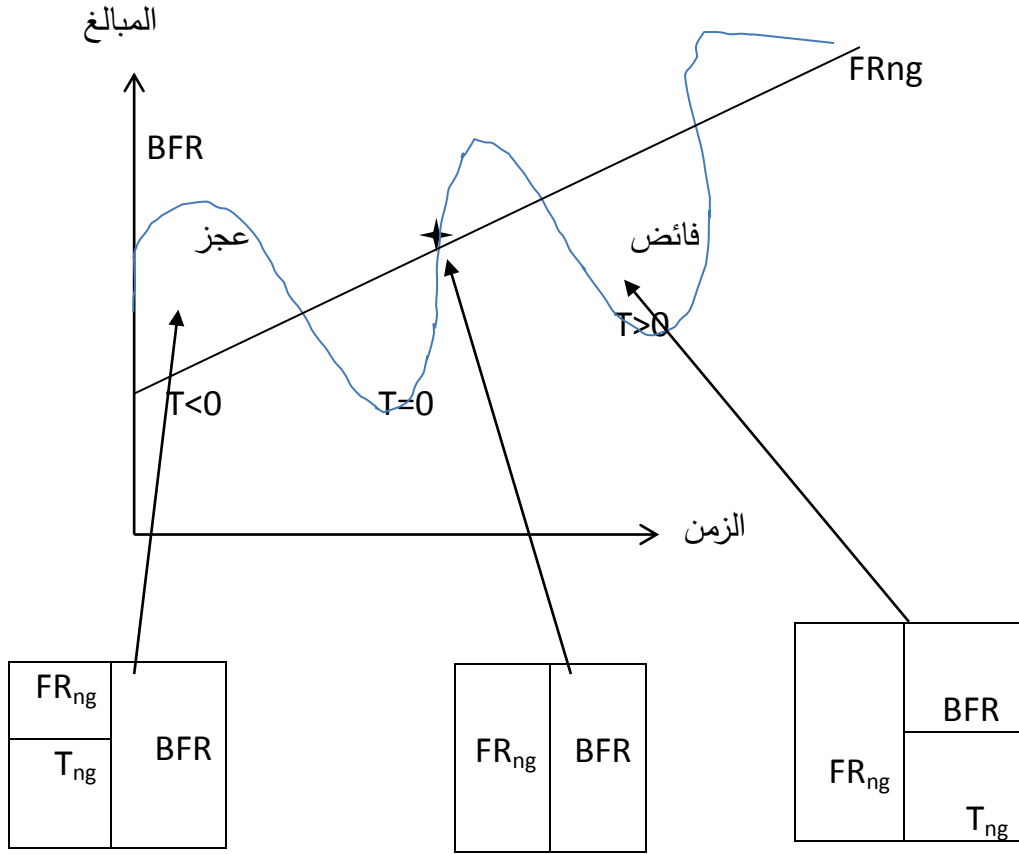
- $0 > BFR$: في هذه الحالة تكون احتياجات الدورة أقل من موارد الدورة يعاب على المسير في هذه الحالة أنه لم يستخدم تلك الموارد في توسيع دورة الاستغلال وبالتالي زيادة نشاط المؤسسة

- $0 = BFR$: موارد الدورة = احتياجات الدورة

3-2 الخزينة (T_{ng}): تتشكل الخزينة عندما تستخدم المؤسسة رأسمال العامل الصافي الاجمالي في تمويل احتياجات رأسمال العامل (للإستغلال أو خارج الاستغلال) فاذا تمكنت من تغطية هذا الإحتياج يكون رصيد الخزينة موجب وهي حالة فائض وفي العكس تكون الخزينة سالبة وهي حالة عجز تعطى بالعلاقة التالية :

$$T_{ng} = E_T - R_T$$

وبالتالي فان رأس مال العامل الصافي عبارة عن تمويل طويل الأجل.



3-شروط التوازن المالي: حتى يتحقق التوازن المالي حسب التحليل الوظيفي يجب:

✓ $FR_{ng} > 0$: يتحقق ذلك عندما تتمكن المؤسسة من تغطية الاحتياجات المستقرة

بموارد دائمة أي: $R_D > E_S$

✓ $FR_{ng} > BFR$: أي أن FR_{ng} يغطي BFR بشقيه الاستغلال والخارج الاستغلال

$(BFR_{hex} + BFR_{ex})$

✓ $T_{ng} > 0$: ليتحقق ذلك يتحقق الشرطين السابقين وبالتالي تتمكن المؤسسة من

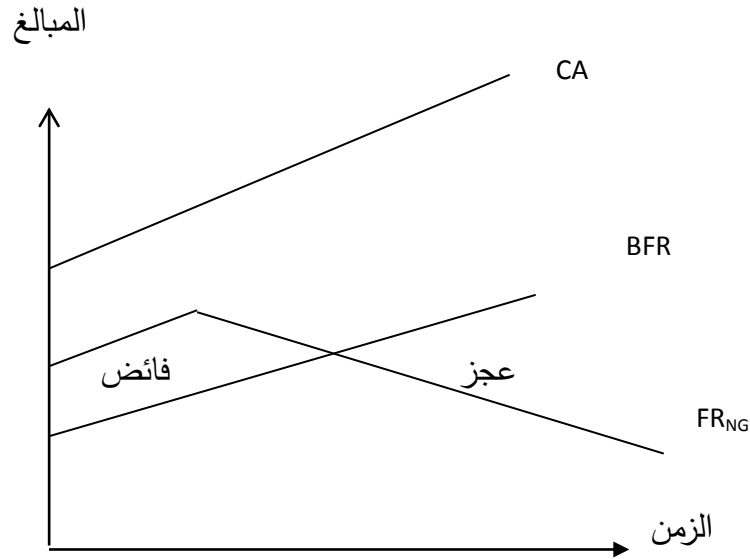
تغطية موارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية بواسطة استخدامات

الخزينة المتمثلة في المتاحات أي $E_T > R_T$

4- حالات عجز الخزينة: وهي عبارة عن السيناريوهات المسببة للعجز في الخزينة حسب

المنظور الوظيفي:

4 - 1 / حالات خطأ السياسة المالية المنتهجة: يحدث عجز في رصيد الخزينة إذا أخلت المؤسسة بمبدأ التغطية وقامت بتمويل الاستخدامات المستقرة عن طريق موارد الاستغلال، فيؤدي ذلك الى انكسار في رأسمال العامل صافي الاجمالي FR_{NG} مع بقاء BFR على حاله في وضعه الطبيعي وبالتالي تنتقل المؤسسة من حالة الفائض الى حالة العجز.

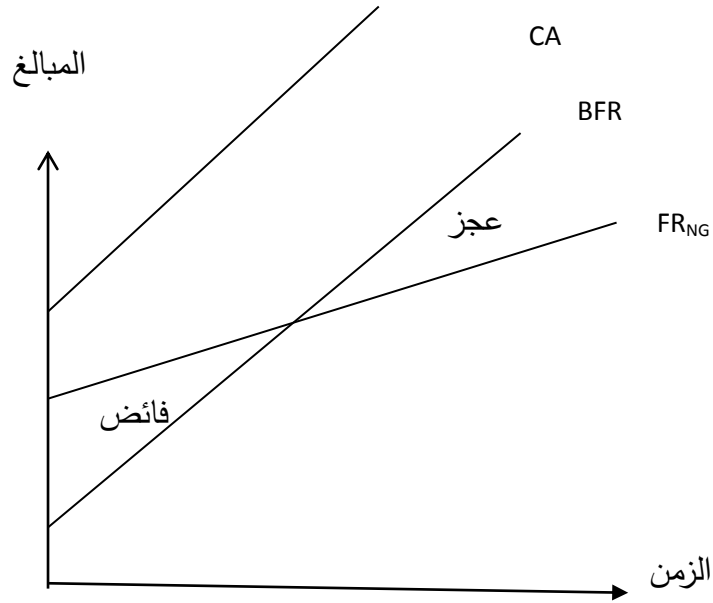


أثر المقص في حالة خطأ في السياسة المالية المنتهجة

تتم معالجة هذا الوضع عن طرق مجموعة من الاجراءات منها:

- الرفع من قيمة الأموال الخاصة
- الحصول على قروض بنكية
- التنازل عن بعض التثبيات العاطلة.

4 - 2 / حالة نمو سريع وغير متحكم فيه: اذا اقدمت المؤسسة على تحقيق معدلات نمو في رقم الأعمال أكبر من إمكانياتها المالية الحالية فإن ذلك يؤدي الى تضخيم في الاحتياج في رأس مال العامل BFR بسبب ارتفاع بعض العناصر مثل : الزبائن، أوراق القبض...، مع بقاء FR_{ng} في وضعه الطبيعي.

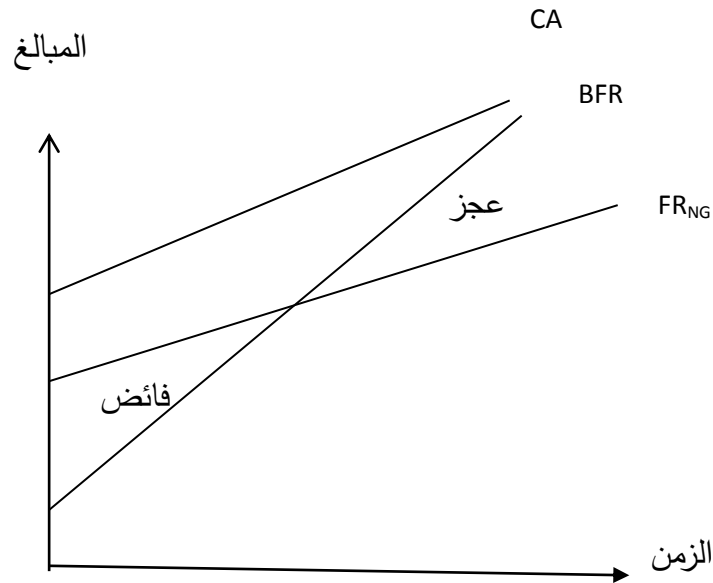


أثر المقص في حالة نمو سريع وغير متحكم فيه

يمكن التغلب على هذا الوضع من خلال :

- إعادة النظر في المخطط التنموي – من خلال التراجع عن استهداف أسواق إضافية .
- تركيز الجهود التجارية والاستثمارية على حصة سوقية تتناسب مع الإمكانيات المتاحة.

4 - 3 / حالة سوء تسيير عناصر الاستغلال: في كثير من الأحيان يتم تسيير عناصر الاستغلال بشكل عشوائي من خلال تباطؤ شديد في معدلات دوران المخزون وكذلك منح آجال طويلة للعملاء، وقبول آجال قصير من الموردين هذا التسيير يؤدي الى تضخيم غير طبيعي في **BFR** ومع بقاء **FR_{ng}** في وضعه الطبيعي.

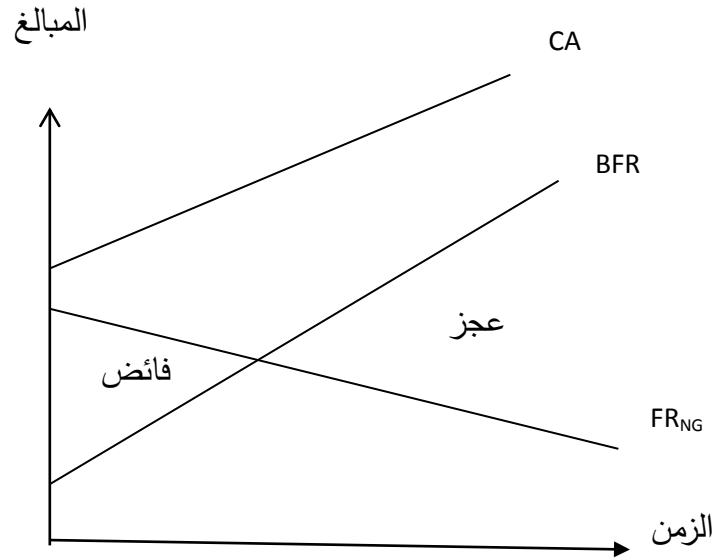


أثر المقص في حالة سوء تسيير عناصر الاستغلال

يمكن الخروج من هذا المأزق من خلال:

- ✓ تبني سياسة علمية دقيقة يمكن للمؤسسة لتسيير مخزونها
- ✓ تسيير العلاقة الدائنية بين العملاء والموردين من خلال اعتماد قاعدة التحصيل قبل التسديد
- منح آجال للعملاء تتناسب مع الآجال الممنوحة من الموردين.

4-4 / حالة الخسائر المتراكمة: اذا حققت المؤسسة خسائر متتالية فان ذلك يؤدي تآكل في الأموال الخاصة مما يجعل الموارد الدائمة R_D في حالة تدهور مستمر، ما يؤدي في انخفاض في FR_{ng} مع بقاء BFR في وضعه الطبيعي.



أثر المقص في حالة الخسائر المتراكمة

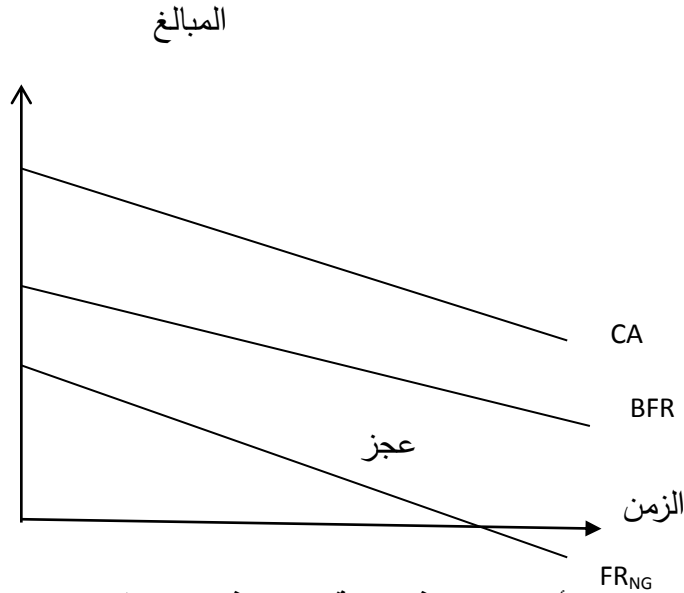
يمكن تصحيح هذا الوضع من خلال خطة طويلة الاجل تتضمن مستويين

- **مستوى داخلي:** وذلك بترشيد الانفاق لتدنية التكاليف بالتوجه نحو استخدام الأساليب العلمية والنظم المتخصصة في الانتاج والتركيز على الجودة.
- **مستوى خارجي:** من خلال اعتماد مخطط تسويقي يهدف الى تعظيم الحصة السوقية وجلب اكبر عدد ممكن من العملاء

4 - 5 / حالة تدهور في النشاط: في حالة مواجهة المؤسسة لمشاكل تسويقية ناجمة عن معطيات المحيط، فان ذلك يؤدي الى انخفاض في رقم الأعمال، وبالتالي انخفاض الإيرادات مقابل التكاليف، وبالتالي انخفاض رقم الأعمال ويؤدي انخفاض قدرة المؤسسة على

التمويل الذاتي، فتنخفض الموارد الدائمة للمؤسسة بمرور الزمن وبالتالي انخفاض في FR_{ng} .

كما ينتج عن هذه الحالة انخفاض في BFR بمرور الزمن ولكن أقل حدة من FR_{ng} بسبب اختفاء او زوال بعض العناصر المتعلقة بالاستغلال كالعملاء، وأوراق القبض



أثر المقص في حالة تدهور في النشاط

الحلول:

- تحسين الوضعية الاستراتيجية للمؤسسة في السوق، وفي حال سيطرة المنافسين على السوق فان المؤسسة تكون أمام خيار الانسحاب التدريجي ثم تغيير النشاط.

5-الانتقادات الموجهة للتحليل المالي الوظيفي:

- يفقد مؤشر BFR دلالاته في القطاع الخدمات نظرا لغياب عناصر المخزونات بها .
- يعتمد التحليل المالي الوظيفي على الميزانية الوظيفية التي أدمجت المؤونات الخاصة بالأصول الجارية والتي تعتبر من عناصر الاستغلال ضمن الموارد الدائمة
- الخزينة حسب هذا التحليل غامضة ولا يمكن التعرف على كيفية تشكيلها ولا الانشطة المسؤولة عن حالات الفائض والعجز .
- اعتماده على الميزانية محاسبية التي تعتبر صورة لوضعية المؤسسة في لحظة ما دون اعطاء رؤية ديناميكية لهذه الوضعية.

- اعتباره الاعتماد على البنكية جارية (السحب على المكشوف) من موارد الخزينة التي يتم الاعتماد عليها بشكل نادر لكن الحياة العلمية اثبتت غير ذلك حيث يتم الاعتماد عليها بشكل يومي فتشكل موارد دائمة بمرور الزمن .
- يفقد مفهوم FR_{ng} دلالته في قطاع الخدمات الذي يعتمد على الاستثمارات المعنوية بشكل كبير والتي لا تظهر في الميزانية تطبيقاً لمبدأ الحيطة والحذر